عصام شلهوب

الإصلاح حقيقة غائبة خلف واجهات القوانين حمدان: الأسعار بالدولار إرتفعت 30% فمَن يربح؟

في بلد تآكلت فيه الثقة كما تآكلت مدخرات الناس، يبدو ان الاصلاح ليس مجرد استحقاق مؤجل، بل صار ترفا في ميزان منظومة لا ترى في الانهيار سوى فرصة لاعادة التموضع، لا لاعادة البناء. لبنان، الذي لطالما استخدم كمختبر لتوازنات طائفية ومحاصصات سياسية، يعيش اليوم ازمة تتجاوز الاقتصاد والمصارف، لتطاول البنية العميقة لنظامه السياسي والاجتماعي

منذ العام 2019، والبلاد تنزلق الى منحدر مفتوح بلا قعر، وسط شعارات عن الشفافية والاصلاح، سرعان ما تتبخر حين تصطدم بجدار المصالح. قوانين تقر من دون تطبيق، ودراسات تنجز من دون اعتماد، ومؤسسات تفكك تحت ذريعة التقشف، بينما تتم حماية شبكة المصالح الاقتصادية بالطائفية والتواطؤ السياسي. في هذا السياق، يصبح الحديث عن الاصلاح اشبه بمرآة مشروخة تعكس واقعا متشظيا: احتكارات تتقن التنكر بأقنعة التعدد، مصارف تعيد رسملة ازماتها من جيوب المودعين، وسلطة لا تقيس الزمن الا بميزان البقاء. ما يطرح اليوم من قوانين ومراسيم، من السرية المصرفية الى الكابيتال كونترول، لا يعدو كونه محاولة لتجميل وجه الازمة، بينما تدار الملفات الكبرى بعقلية "الوقت كفيل بالنسيان". تكتسب هذه المقاربة الاقتصادية - السياسية اهميتها، كونها تحفر في عمق الازمة، لا على سطحها، وتعيد ترتيب الاسئلة التي يراد لها ان تنسى: من يملك القرار؟ من يربح من الانهيار؟ ومن يدفع الثمن؟

"الامن العام" التقت المدير التنفيذي لمؤسسة البحوث والاستشارات الدكتور كمال حمدان.

■ كيف تقيّم الواقع الاقتصادي في لبنان اليوم؟

□ الواقع الاقتصادي في لبنان يواجه تحديات كبيرة ناتجة من ازمات متراكمة. مع الانتخابات الرئاسية وتشكيل الحكومة، ظهرت وعود بتحسين الاوضاع، لكن الحرب مع اسرائيل في الجنوب والبقاع والضاحية قلبت التوقعات الاقتصادية، التي كانت تشير الى تراجع مستمر للناتج المحلي. اما بالنسبة الى العام 2025، فالوضع لا يزال ضبابيا، خصوصا اننا لا نزال في منتصف السنة، والوعود المعتادة التي نعتمد عليها - مثل تدفق الاموال الاجنبية عبر السياحة، المهرجانات الثقافية، وعودة المغتربين - اصبحت كلها محل تساؤل بسبب التوترات السياسية. الازمة ليست فقط في معدلات النمو، بل في انهيار قيمة الليرة بنسبة 98-99% وتراجع القدرة الشرائية للرواتب بين 75 و80%. تدهور النظام المصرفي تسبب في فقدان مدخرات المواطنين وتحول الودائع الى "لولار"، مما هدد امن كبار السن والمؤسسات الاجتماعية. ان مدخرات الناس، ومدخرات صناديق الحماية الاجتماعية، تلاشت. وجد المواطن اللبناني نفسه في وضع غير مسبوق: فقدان مزدوج للقدرة الشرائية الشهرية المتأتية من العمل، وللمدخرات والودائع التي كان يعول عليها لفترة ما بعد التقاعد. هنا ندخل في ما اسميه "الانهيار الكافكوي". انه انهيار متكامل الابعاد: انهيار في الدخل الشهري، انهيار في المدخرات، وانهيار في مؤسسات الحماية الاجتماعية. نحن امام انسداد بنيوي حقيقي. ويزيد من تعقيد هذا الخطاب السياسي الذي لا يزال غارقا في الانقسامات الطائفية، بينما تحتكر قوى نافذة قطاعات استراتيجية كالدواء والمستلزمات الصحية والقمح والمحروقات من دون مساءلة.

■ ما هي ادوات الخروج من هذه الحلقة؟

□ لا يمكن الخروج من الازمة طالما استمر النظام الطائفي، الذي اثبت كلفته الباهظة وشكل ستارا لاخفاء عملية السطو على الموارد والمنافع لصالح تحالف قوى الامر الواقع ورأس المال الكبير. النظام يكرر نفسه عبر مراحل، من المارونية الى الشيعية والسنية السياسية، وهذا ما افضى الى انهيار اقتصادي ومالي شامل. الطبقة السياسية لم تمنع الانهيار بل اعتبرته طبيعيا، وطالت البطالة والهجرة الشباب بسبب ضعف سوق العمل. تكاليف الصحة والتعليم مرتفعة جدا مقارنة بالاجور المتدنية، والاستثمار في الانسان يصبح خاسرا بسبب نظام عمل محكوم بسيطرة الاحتكارات. الشباب اصبحوا سلعة تباع في الخارج، وتحويلات المغتربين تصل الى شبكات مالية تسيطر على الفقر محليا. النظام الطائفي ليس معوقا سياسيا فقط، بل بات مكلفا اقتصاديا. الطبقة السياسية والنخب الحاكمة سهلت واستسهلت هذا الانهيار. وقد استسهلت ايضا فكرة اننا لم نعد نملك ما نصدره الى الخارج سوى ابنائنا. مثال على "مآثر" النظام الطائفي: لدينا ادنى متوسط عدد طلاب للاستاذ الواحد في التعليم الرسمي مقارنة بالمعايير العالمية، بسبب الضغط الطائفي والسياسات التوزيعية البسيطة التي تتوسلها القوى الحاكمة لشراء الولاءات، بالطبع لا يتحمل الاساتذة مسؤولية هذا الوضع الشاذ. كما ان لدينا اعلى نسبة للسائقين الى مجموع القوى العاملة، ورغم ذلك هناك معاناة مريرة من ازمة النقل وبخاصة النقل العام. ينطبق الامر ايضا على المستوى المرتفع لنسبة عديد القوى الامنية الى مجموع العاملين. التعيينات الادارية تتم وفق منطق الزبائنية، مما يجعل النظام مكلفا وغير فعال. حتى اصحاب النيات الحسنة وقعوا في الفخ بسبب "الدولة العميقة" التي يتحكم بها تحالف القيادات الطائفية والاحتكارات. انا افرق هنا بين سوق العمل الطبيعي والحقيقي وسوق العمل الزبائني الذي يؤدي عبر السياسات التوزيعية الى زيادة التضخم والهدر وتوزيع الموارد وفق الاوزان الطائفية. الاتهام هنا ليس لطائفة بعينها، بل للنظام الذي اوجد اسس هذا النهج.

المدير التنفيذي لمؤسسة البحوث والاستشارات الدكتور كمال حمدان.

> **المصارف والسرية والكابيتال كونترول مَن يحمي مَن؟**

■ هل يمكن للاصلاح ان يحدث اليوم؟

□ الاصلاحات مطروحة، لكن ان لم تصل الى العمق، فلا جدوى منها. مثلا، صدرت قوانين عدة مؤخرا لكنها تحتاج الى مراسيم تطبيقية، وهذه قد تتأخر او تأتي مشوهة، كما حدث في قانون السرية المصرفية الذي جرى تعديله بعد ضغوط خارجية. الاصلاحات محكومة اليوم بضغط المجتمع الدولي تحت عنوان الشفافية والمحاسبة وتعزيز الرقابة، في زمن قد يجعل فيه الذكاء الاصطناعي "الرقم" وسيلة لرصد وتتبع كل شاردة وواردة في حركة الناس. الاصلاحات المطلوبة لا تقتصر على سن قوانين جديدة (لدينا الكثير منها)، بل الاهم هو اصدار المراسيم التطبيقية ذات الصلة. مثلا المراسيم التنظيمية لقانون مكافحة الاحتكار تنتظر منذ اكثر من سنتين رغم اهميته في كسر احتكارات القلة.

■ ما الذي يعوّق مكافحة الاحتكار في لبنان؟

□ اجرينا دراسة بطلب من الوزير الراحل باسل فليحان عن درجة المنافسة في الاقتصاد اللبناني استنادا الى بيانات 8000 شركة مسجلة في مديرية القيمة المضافة. اظهرت النتائج غلبة البنى الاحتكارية الفاقعة على الاسواق: مثلا، اكبر ثلاث شركات في كل سوق تستحوذ وسطيا على اكثر من 65% الى 70% من السوق. هذه الاحتكارات تمثل مصالح طبقية متداخلة وعابرة للطوائف، وتمارس نشاطها بعيدا من المساءلة.

■ ما مصير قانون الكابيتال كونترول؟

□ شعار الكابيتال كونترول طرح ثم اجهض تكرارا في مجلس النواب، وساهمت كل الكتل عمليا في تعطيله بغية تأمين خروج ودائع محظية بعد تشرين 2019 تعود الى مؤسسات دينية وسياسيين ورجال اعمال من جميع الطوائف.

■ هل هناك بيانات دقيقة عن الحسابات المصرفية؟

□ تعديل قانون السرية المصرفية يتيح مبدئيا تتبع هذه الحسابات بمفعول رجعي، ويسهل رصد حركة الودائع والفوائد، خصوصا منذ انطلاق الهندسات المالية عام 2015. فهذا يوفر قاعدة للبدء بإصلاحات عادلة اذا وجد قرار سياسي فعلي.

■ هل تحديد حجم الفجوة المالية هو المسار العادل؟

□ الخطوة الاولى تكمن في تحديد حجم الفجوة المالية بدقة (ما بين 70 و80 مليار دولار)، وتصنيف الاطراف المعنية بتغطيتها بالاولوية: اولا المصارف، مصرف لبنان، ثم الدولة. يجب ان يساهم كبار المودعين ايضا، خاصة من حصل منهم على فوائد استثنائية. المقصود بالمصارف، المساهمون والمدراء التنفيذيون بأشخاصهم واسرهم وفروعهم، وبما يملكونه داخل لبنان وخارجه من اصول ثابتة وسائلة. من دون ذلك، يصعب بل يستحيل ضمان اعادة اول 100 الف دولار لكل مودع، خلال مدى زمني محدد. اما الحسابات فوق 100 الف دولار فمصيرها غير واضح: تتحول الى اسهم او سندات "زيرو كوبون"؟ تخضع الى عملية "قص شعر"؟ ما مصير الايداعات بالليرة مقارنة بالدولار؟ تغيب لدى السلطة السياسية مسألة وعي الزمن. الوقت عامل حاسم في ادارة الأزمات، وكل تأخير يزيد التآكل الاقتصادي والاجتماعي. الاساسي من الازمات المماثلة في دول اخرى تم حله في اشهر، كقضية "مادوف" في الولايات المتحدة او في سنوات قليلة كاليونان. في لبنان، ◄

إقتصاد

مضى أكثر من خمس سنوات، والازمة ما برحت تتفاقم. للتذكير، عند تشكيل حكومة حسان دياب، تضمنت خطة التعافي ضمان اول 500 ألف دولار من الوديعة، مع توقع ارتفاع الدولار تدريجا الى 5,000 ليرة خلال ثلاث سنوات. اليوم، تراجع الضمان الى 100 الف دولار فقط وتجاوز الدولار 90,000 ليرة. يجب الاقرار بأن الاجراءات الفعلية لمعالجة الازمة لا تزال غائبة او مغيبة.

■ رغم استقرار سعر الصرف، لماذا ترتفع الاسعار بالدولار؟

□ نحن في حالة اختناق، ولا نزال نتحدث عن "قانون الاحتكار" من دون ان يفعل. الازمة مستمرة، ولو ان معدلات التضخم الشهرية (اي المعدلات السنوية المحتسبة شهرا شهرا) انخفضت مقارنة بعامي 2021 و2022 حين بلغت في ذروتها 380% سنويا. تقوم مؤسستنا بحساب مؤشر الاسعار عبر ما يعرف بـ"سلة السلع والخدمات" منذ نيسان 1977، وهي تتضمن نحو 700 الى 800 سلعة وخدمة، لكل منها وزن نسبي في الانفاق الاسري، ونرصد اسعارها شهريا. ما بين حزيران 2023 وحزيران 2025، استقر سعر الصرف نسبيا، لكن اسعار الاستهلاك (بالدولار) ارتفعت بنسبة

> **العدالة مفقودة في توزيع الخسائر**

30%، اي ان كلفة المعيشة بالدولار زادت حتى مع ثبات سعر الدولار المعلن.

■ اين يذهب هذا الفارق؟

□ الى ارباح المحتكرين ضمن الطبقة الاوليغارشية السياسية - الاقتصادية. صحيح ان هناك انشطة اقتصادية لم تتأقلم بالسرعة المطلوبة مع تحولات سعر الصرف وتأخرت بالتالي في تعديل اسعارها الى ما بعد حزيران 2023، لكن النسبة الكبرى من ارتفاع مؤشر الاسعار بالدولار تبقى ارباحا مفرطة تنتفع منها التكتلات الاحتكارية. لبنان يستورد بين 70 و80% من حاجاته، ضمن بنية استيراد تتركز في ايدي قلة. كما تشير البيانات الى ان 1% من الحسابات المصرفية كانت تستحوذ قبيل الانهيار المالي على أكثر من 50% من القيمة الاجمالية للودائع، مما يعكس اختلالا في توزيع الثروة في البلاد. كما اظهر العديد من الابحاث الاحصائية الرصينة وجود فوارق هائلة في توزع مداخيل العاملين.

■ كيف ترى تأثير التضخم على الاجور في القطاعين العام والخاص؟

□ سبق لوزارة المال ان اعدت بالتعاون مع مؤسسات دولية دراسة احصائية عن بنية الاجور في القطاع الخاص، اظهرت نتائجها وجود تفاوت حاد في اجور العاملين وغيابا للعدالة. كما ساهمت الباحثة ليديا اسود مع آخرين، في تسليط الضوء على هذا التفاوت. وقد بينت نتائج ابحاثها ان 1% من اللبنانيين يملكون نحو 25% من الدخل و40% من الثروة. عموما، تفضي نتائج معظم الدراسات الاحصائية المنفذة حول موضوع عدالة التوزيع الى النتيجة الاساسية التالية: ان التركز الشديد في الودائع والثروة والدخل والاسواق، يصب في مصلحة عدد قليل من المحتكرين الذين يستقوون بنظام التحالف الحاكم. بعبارة اوضح: ايا تكن الزاوية التي ننظر منها الى الاقتصاد اللبناني، نصل دوما الى النتيجة ذاتها: هناك فجوة ضخمة في قضيتي العدالة والمساواة.

■ ما الذي يمنع تطبيق خطة اصلاح ضريبية عادلة وشاملة تعيد التوازن الى النظام العام؟

□ في ظل هذا النظام، نجد ان الضرائب غير المباشرة، كالضرائب على الاستهلاك والرسوم التي تطال الجميع بالتساوي، تشكل نحو 70% من مجمل ايرادات الدولة، في حين ان الضرائب المباشرة، كضريبة الدخل، لا تتجاوز ثلث مجموع الايرادات. كما يعتبر هذا النظام غير عادل، كونه يتجاهل الفوارق الطبقية، ويعزز سيطرة القلة على مقدرات البلاد، مع وجوب التأكيد على ان ميزانيات الدولة منذ بداية التسعينات كانت تفتقر الى عمليات قطع حساب ختامية دقيقة. في الواقع ان الضرائب على الارباح والاجور تحتاج الى دراسة معمقة، لمعرفة مدى تركزها او عدالتها، وكم تشكل من مجمل العبء الضريبي.

FMPS HOLDING S.A.L
MECOMED CERTIFIED
SMG ISO 9001
Bioteck MEDICAL & HOSPITAL SUPPLIES S.A.L
Biotekno RESEARCH & QUALITY SOLUTIONS S.A.L
UNITED FOR A HEALTHIER WORLD
Supporting Lebanese Businesses since 1990
YOUR MISSION. OUR CARE.
Naccache, Talet el Srour, Blue Zone, FMPS Bldg.
P.O.Box 60247, Beirut-Lebanon
T +961 4 403 410/411 F +961 4 520164
fmps.holding FMPS Holding
FMPS.Holding FMPS Holding
www.fmpsholding.com